اللفظ الموضوع ولا ينعقد به اليمين مطلقا لا تبنايه على وجود الاسم ولم
يوجد والمبلة انما هي الرطوبة وما افهمه كلام القاضي من كونه كناية وجه
صحيح محور مذهب النووي خلافه ثم اعقب اسم الذات اسمين لصفة
المبالغة في الرحمة رمزا الى سبقها وغلبتها على الاضداد وعدم انقطاعها
فقال الرحمن الرحيم اي الموصوف بكمال الاحسان بجميع النعم اصولها
وفروعها عظايمها ودقايقها او بارادة ذلك لمرجعهما صفة فعل او ذات
كما في البحر وهو اقرب الى الحقيقة اذ الارادة متقدمة على الفعل واصلها
واحد لكونهما من الرحمة والرحمن عربي وتفور العرب منه لتوهم التعدد
واتم مبالغة من الرحيم كما وكيفا لان فعيلا لمن وجد منه الفعل وفعلان
لمن كثر منه وحق الابلغ التاخير قضا لحق الترقي لكنه قدم لمناسبة
اسم الذات في اختصاصه به اذ لم يطلقا على غيره مطلقا الا ان الله اسم
هو قسم من العلم كما تقرر والرحمن وصف اريد به الثنا فاجري
مجرى الاعلام وليس بعلم حقيقة ومجيه غير تابع للعلم بحذف موصوفه
ووصفه تعالى بالرحمة التي هي العطف من اطلاق السبب على المسبب
وهو الانعام والاحسان اذ الملك اذا عطف رق فاحسن فاطلاقه
عليه مجاز مرسل او استعارة تمثيلية بل حاول بعض المحققين جعله
حقيقة شرعية او عرفية لكثرة الاطلاق بدون قرينة او قصد
تشبيه وتعقيبه بالرحيم من قبيل التتميم فانه لما دل على جلايل النعم
اولي الرحيم دفعا لتوهم عدم التعميم وخطور ان الدقايق مما لا يلتفت
اليه فلا يتطفل فيها عليه ووفا بترتيب الوجود لايجاد النعم العامة
ثم الخاصة وكلاهما صفة مشبهة او الرحيم اسم فاعل فالرحمن عام
المعنى خاص اللفظ حيث لم يستعمل في غيره تقدس ولم يوصف به احد
سواه بين جميع الملل الا تعنتا وغلوا في الكفر كرحمن اليمامة والرحيم
بالعكس وانزهما من بين ساير الصفات لتضمنها الدلالة على
ساير الاسما الحسنى اذ من عمت رحمته وعمت نعمته انتفت عنه شوايب
النقص وطويت النعمة في ابهام اختصاص الثاني رمزا الى ان من شرط
كمال حسن الترغيب الاشارة معه الى مقام الترهيب كما هو الاسلوب

في

في كتب علام الغيوب ليكون باعث الرجا والخوف في قرن قال بعض
الحكما فالاحسن بيانية اضافة البسملة قال صاحب القاموس وانما
حذفت الالف من لفظ الرحمن تخفيفا ولم تحذف الياء من الرحيم خوفا
من اللبس ولما افتتح كتابه بالبسملة التي الافتتاح بها اجل افتتاح
باسم الحق تقدس وهو نوع من الحمد ناسب ان يردفها باسم الحمد
الكلي الجامع لجميع افراده البالغ اقصى درجات الكمال من القول الدال
على انه سبحانه وتعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال فعقبها به في
جملة اوقعها مقول القول فانتصب به تاركا للعطف لئلا يشعر بالتبعية
فيخل بالتسوية في اصل الابتدا فقال الحمد لله اي الوصف
بالجميل مملوك او مستحق لله فلا فرد منه لغيره بالحقيقة ولم يكتف
بالتسمية لما تقرر اولا ولان المقام مقام تعظيم فاللايق به التصريح بالحمد
وقصره عليه ولانها وان تضمنت جهة التمجيد لكن من اقتصر عليها
لا يسمى حامدا عرفا ومن ثم وقع التدافع ظاهرا بين حديثي الابتدا
واحتيج للتوفيق بان البداة اما حقيقية وهي ذكر الشي اولا على
الاطلاق او اضافية وهي ذكره اولا بالاضافة الى شي دون شي وهذه
صادقة بذكر الحمد قبل المقصود بالذات وخص الحقيقي بالبسملة
لكونها ذكر الذات والحمد ذكر الوصف فوجب تقديم ما يقدر ما يندفع
به ضرورة امتناع الجمع في المبدا كذا قرره وقد انتهبه البعض فعزاه
لنفسه بعد ما اتى بترديدات بعيدة واحتمالات غير سديدة او بان
المراد في كل رواية الابتدا باحدهما او بما يقوم مقامهما ولو ذكروا احدا
بقرينة تعبيره تارة بالبسملة واخرى بالحمدلة وطورا بغيرهما
فاللازم في دفع الاخذ منه للابتدا باحد الامور لا بها كلها او بان روايتي
البسملة والحمدلة تعارضتا فسقط قيداهما كما في غسلات الكلب
ورجع للمعنى الاعم وهو اطلاق الذكر والحمد يطلق لاعم من خصوصه
الا ترى ان غالب الاعمال الشرعية لم يشرع الشارع افتتاحها
بالحمد بخصوصه كالصلاة والاذان والحج فدل على انه ليس المراد
الا اظهار صفة الكمال وهو حاصل في نحو الصلاة بالتكبير وفي الحج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)